

تحديث: أيار/مايو 2021

## جلسة اعتماد التهم في قضية علي عبد الرحمن (علي كوشيب)،

27-24 أيار/مايو 2021

### ما هي جلسة اعتماد التهم؟

إن جلسة اعتماد التهم ليست محاكمة. بل هي جلسة علنية تقرر خلالها الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية ما إذا كانت ستعتمد التهم، كلها أو بعضها، التي وجهها المدعي العام ضد المشتبه فيه – علي عبد الرحمن (علي كوشيب)، في هذه القضية. وإذا اعتمدت تهمة أو أكثر، يحال المشتبه فيه إلى المحاكمة أمام دائرة ابتدائية.

وفي الجلسة التي تعقد بحضور المشتبه فيه ومحاميه، يطلب من هيئة الادعاء أن تعزز كل تهمة من التهم بأدلة كافية لإثبات وجود أسباب جوهريّة للاعتقاد بأن السيد عبد الرحمن ارتكب الجرائم التي وجهت إليه بشأنها تهم. وستُعقد الجلسة أمام الدائرة التمهيدية الثانية، المؤلفة من القاضية روزاريو سالفاتوري إيتالا (رئيسة هيئة المحكمة)، والقاضي أنطون كيسييا - مبي ميندوا والقاضي توموكو أكاني. وستستمع الدائرة تباعاً إلى مرافعات شفوية لهيئة الادعاء والممثلين القانونيين للمجني عليهم والدفاع. ومن **المقرر عقد** الجلسات من 24 إلى 27 أيار/مايو 2021 بمقر المحكمة في لاهاي بهولندا.

### من هو السيد عبد الرحمن ولماذا يشتبه فيه؟

وفقاً لطلب المدعي العام في لائحة التهم فإن السيد عبد الرحمن كان من كبار القادة في ميليشيا الجنجويد في محليتي وادي صالح ومكجر في غرب دارفور في السودان بين آب/أغسطس 2003 ونيسان/أبريل 2004 على أقل تقدير.

توجه إلى السيد عبد الرحمن 31 تهمة تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُدعى أنه ارتكبها بين آب/أغسطس 2003 ونيسان/أبريل 2004 على أقل تقدير، في دارفور في السودان وتشمل:

- جرائم حرب مثل تعمد توجيه هجمات ضد المدنيين، والقتل ومحاولة القتل، والاعتداء على كرامة الأشخاص، والتعذيب والمعاملة القاسية، وتدمير الممتلكات الشخصية والاستيلاء عليها،

- وجرائم ضد الإنسانية كالقتل ومحاولة القتل والاعتداء وأعمال لا إنسانية أخرى والنقل القسري للسكان والاضطهاد والتعذيب.

نقل السيد عبد الرحمن إلى المحكمة الجنائية الدولية في 9 حزيران/يونيو 2020 بعد أن سلّم نفسه طوعاً في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأقيمت جلسة المثل الأولى أمام المحكمة في 15 حزيران/يونيو 2020.

## هل سيشارك المجني عليهم في هذه الجلسة؟

نعم، لقد أذن القضاة لمئة واحد وخمسين من المجني عليهم بالمشاركة في الجلسة. ولن يكونوا في قاعة المحكمة ولكن سيمثلهم ممثلوهم القانونيون والمحامون الأستاذة باولينا مسيدا والأستاذة أمل كلوني والأستاذ ناصر محمد أمين عبد الله. وسيحضر الممثلون القانونيون للمجني عليهم الجلسة وسيقدمون مرافعات شفوية أمام القضاة للإدلاء بأرائهم بشأن موضوع الدعوى.

## من يدافع عن السيد عبد الرحمن؟

الأستاذ سيريل لوتشي هو محامي الدفاع عن السيد عبد الرحمن. ويجوز لمحامي الدفاع الاعتراض على التهم والرد على أدلة هيئة الادعاء وتقديم أدلة البراءة.

## من يدفع أتعاب محامي السيد عبد الرحمن؟

تتحمل المحكمة الجنائية الدولية تكاليف الدفاع عن المشتبه فيه، وفقاً لنظام المساعدة القانونية. ورهنا بتحقيق المحكمة من المسألة، تبيّن مؤقتاً أن السيد عبد لا يستطيع تحمل أتعاب دفاعه.

## ما هي النتائج المحتملة لجلسة اعتماد التهم؟

ستصدر الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية قرارها الكتابي في غضون 60 يوماً من تاريخ انتهاء جلسة اعتماد التهم. وتصدر الدائرة التمهيدية قراراً يجوز لها فيه:

- اعتماد التهم التي قررت الدائرة أن هناك أدلة كافية بشأنها، وإحالة المشتبه فيه إلى المحاكمة أمام دائرة ابتدائية؛
- رفض اعتماد تلك التهم التي قررت بشأنها عدم كفاية الأدلة ووقف الإجراءات ضد السيد عبد الرحمن؛
- تأجيل الجلسة وتوجيه طلب إلى المدعي العام لتقديم المزيد من الأدلة، أو إجراء مزيد من التحقيقات أو تعديل أي تهمة يبدو أن الأدلة المقدمة بشأنها تثبت ارتكاب جريمة غير تلك التي وجهت بشأنها تهمة.

ولا يحق للدفاع وهيئة الادعاء استئناف هذا القرار تلقائياً ولكن بإمكانهما طلب الإذن من الدائرة التمهيدية للقيام بذلك.

## ماذا سيحدث إذا اعتُمدت التهم؟

إذا تبين للدائرة التمهيدية أن هناك أدلة كافية لإثبات التهم، فإنها ستحيل السيد عبد الرحمن للمحاكمة. وتشكل رئاسة المحكمة دائرة ابتدائية تناط بها مسؤولية إدارة المرحلة اللاحقة من الإجراءات وتتألف الدائرة الابتدائية من ثلاثة قضاة غير أولئك الذين نظروا في القضية في الدائرة التمهيدية.

وتعقد الدائرة الابتدائية، فور تشكيلها، جلسات تحضيرية، وتتشاور مع الأطراف والمشاركين من أجل تحديد موعد المحاكمة واعتماد الإجراءات اللازمة لتسهيل سير الإجراءات بشكل عادل وسريع. وستبنت الدائرة في عدة مسائل أولية، بما في ذلك اللغات التي ستستخدم في المحاكمة، والتوقيت وطريقة الكشف عن الأدلة.

## أين يحتجز السيد عبد الرحمن في الوقت الراهن؟

منذ نقل السيد عبد الرحمن إلى المحكمة في 9 حزيران/يونيو 2020، احتُجز في مركز الاحتجاز التابع للمحكمة الجنائية الدولية في سخيفنغن، لاهاي، في هولندا. ويستوفي مركز الاحتجاز أعلى المعايير الدولية لحقوق

الإنسان فيما يتعلق بمعاملة المحتجزين. وتفترض المحكمة أن الأشخاص المحتجزين أبرياء إلا إذا ثبتت إدانتهم بما لا يدع مجالاً للشك بعد محاكمة عادلة.

## من هم القضاة الذين ينظرون في هذه القضية؟

تتألف الدائرة التمهيدية الثانية من القاضي السيد روزاريو سالفاتوري إيتالا (رئيساً للدائرة التمهيدية، إيطاليا)، والقضاة السيد أنطوان كيسيا - مبي ميندوا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والسيدة توموكو أكاني (اليابان).

وقضاة المحكمة الجنائية الدولية أشخاص يتمتعون بخلق رفيع، وتتوفر فيهم صفات التجرد والنزاهة، ولهم مؤهلات تجعلها دولهم شرطاً للتعيين في أرفع المناصب القضائية. ولهم جميعاً خبرة واسعة فيما يتعلق بالنشاط القضائي للمحكمة. وتنتخبهم جمعية الدول الأطراف على أساس كفاءاتهم الثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية وفي مجالات القانون الدولي ذات الصلة من قبيل القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.